الغلاء في لبنان: طبيعته ودلالاته...

مـا هـو مـدى علاقـة التضـخم والاحتـكار بنظام الاقتصاد اللبناني؟

بقلم: هيثم كمال

يكثر الحديث في هذه الاونة حول تفسير ظاهرة الغلاء وارتفاع الاسعار في لبنان .

كما تكثر التساؤلات عن المخارج ، والحلول لهذه الظاهرة التي تكاد تصبح خانقة ، ان لم تكن قد اصبحت بالفعل .

وسوف نحاول في هذه المقالة التعرض الى التفسير البورجوازي لهذه الظاهرة ، والى طبيعته ومهمه ، وتصوراته العامة لحلها ، والخروج من مأزقها الصعب . كما اننا سنناقش بالطبع هذا التفسير موضحين رأينا في هذه الظاهرة وطبيعتها ودلالاتها .

برد البورجوازيون ظاهرة الغلاء الى حالة الازدهار العام الذي يشهده لبنان (هذا ما يركز عليه باسمرار الخطاب النظام) . فحاله الازدهار حسب زعمهم تهم عربية او ثمن .

وضربتها هنا (اي في مجال الازدهار) حسب مفهومهم ، ارتفاع تلقائي دائم للاسعار بحيث ان هذا الارتفاع ليس سوى وليد مباشر لارتفاع الاجور ووفرة المال في البلد ، ونشاط الحركة الاقتصادية العامة . الا ان اعطاب انظام ، ومع الاسعتال الترس للقطار ، وشده على خناق الجماهير الشعبية وسائر الفئات ذات الدخل المحدود اضطروا الى الاعتراف بوجود ازمة الغلاء ، وبدأوا يقترحون او يتفلون عددا من الاجراءات الرقمية للحد من موجة الغلاء وبعادها الجنوني .

فاقرت زيادة طفيفة على الاجور اكثر من مرة سواء في القطاعين العام او الخاص لاسكات النقمة الشعبية واحتوائها . كما راحت الدولة تشر ناقمية المعاونات وتحث الناس على الشراء منها بكثير من الصحيح المفعل (وكان المعاونات هي مؤسسات استهلاكية للسلع ذاتها ومتصلة عن سيطرة الاحتكارات الخانقة) . كما راحت تروج لفكرة الاسواق الشعبية (اي تلك مجرد كلام) لتحرك المنافسة وتكسر الاحتكار والغلاء حسب زعمها وفهمها .

كذلك « نشطت » عبر الصحف ومحطات الاذاعة والتلفزيون في ملاحقة المحتكرين والمتلاعبين بالاسعار بنشاط « تحسد عليه » . غير ان تفاقم النقمة الشعبية ، وتزايد حدة الاستنكار وتهديد سائر القطاعات العمالية بالاضراب العام قد فتح مرة اخرى وجه النظام المسفل وحمايته للكبار المحتكرين والرأسماليين والسماسرة . كما دلل على هزال كافة التدابير التي نمت ، والتي لم تحد بصفة فعلية من ازدياد الردي والافقار في صفوف الكادحين وذوي الدخل المحدود .

ومن هنا كان لا بد من مبادرة منظري النظام للقيام بدور نظري تلفيقي بقصد حماية النظام من التعرض لاي طعن في سيئويته وتركيبه .

وهكذا راحوا يعلنون : ان الازمة ليست ازمة النظام الاقتصادي ، بل هي ازمة فنية بحتة يمكن علاجها ببساطة عن طريق عدد من الاجراءات والحلول .

وهكذا ايضا بدأوا يتحدثون عن التضخم النقدي وعن بعض حالات الاحتكار التي يسهل صربها فيعود الازدهار مجددا الى البلد ، ويعود النظام الى عافيته وكان شيئا لم يكن !!!.

التضخم النقدي هل هو سبب الغلاء كما يزعمون ؟

ان هذا التساؤل يدفعنا الى توضيح مجموعة امور :

١ ـ ما هو التضخم النقدي ؟

٢ ـ لماذا لا يحدث التضخم الا في النظام الراسمالي ؟

٣ ـ ما هي حقيقة واسباب التضخم النقدي في لبنان ؟

التضخم بوجه عام هو سمه ، او ظاهره طبيعه في ظواهر اي نظام راسمالي . وهذا التضخم في الاساس هو ناتج طبيعي لاخلال الموازن بين الانتاج والاستهلاك . ان هذا الاخلال هو بالضبط ما يسبب الازمات الحادة التي كانت ولا تزال تنخر في جسم الانظمة الرأسمالية نخرا مستمرا .

فالتضخم اذن هو بوجه عام نتاج مباشر لحركة الاسواق الراسمالية واليها، اي ان هذا التضخم انتقدي ينتج عن ازدياد حجوم الانفاقات النقدية (كمية النقد وسرعة تداولها) بنسب اكبر بكثير من زيادات العرض في السلع والخدمات .

ومن هنا سفح ان اسباب التضخم هي اسباب اقتصادية بالدرجة الاولى والاخيرة وليس مجرد اخطاء فنية صرفة يركبها هذا الشخص او ذاك .

ولتوضيح هذه المسالة بشكل مبسط نقول :

ان المسالة هنا تتلخص في كونها افرغا مكثفا للاسواق بالاوراق النقدية التي لا تملك غطاء انتاجيا او ذهبيا . ولقد عرف ماركس هذه الظاهرة بقوله انها « ازدحام اضية المتداول بالورق النقدي » .

فالنقد هنا وعلى غرو ما يجري من اخلال واضح في مجموع المبالغ المستعملة في تبادل السلع او الخدمات ، وفي كمية السلع والخدمات التي تم بيعها او شراؤها في فترة زمنية محددة بنقد قيمته الاساسية ، او نقد اسلع والخدمات ذاتها قيمتها الاساسية (كما حدث للبرة اللبنانية حيث فقدت ٥٠٪ من قيمتها خلال العشرين سنة الاخيرة) .

وما سائر الازمات التي شهدتها الراسمالية العالمية ولا سيما ازمتها الشهرة في الثلاثينات من هذا القرن سوى ادلة تؤكد ان التضخم ليس علامة ازدهار كما يزعمون بل هو عرض مزمن ملازم للراسمالية . بينما نجد بالمقابل ان الانظمة الاشتراكية لا تعرض اطلاقا لمثل هذه المظاهر وكوارثها الاقتصادية .

لماذا لا تتعرض الانظمة الاشتراكية للازمات الاقتصادية ومنها التضخم النقدي ؟

ان وجود النقد في المجتمع الاشتراكي يرجع كما نعلم الى وجود الانتاج السلعي . غير ان النقد في المجتمعات الاشتراكية لا يمكن ان يتحول الى راسمال لاستثمار العمل المأجور واستغلاله . ذلك لانه لا يوجد في المجتمعات الاشتراكية من سيأجر عمالا لاستغلالهم .

واذا كان النقد تعبيرا عن علاقات الانتاج السائدة في المجتمع ، فان النقد في النظام الاشتراكي وسيلة تخطيط منظم للاقتصاد لمنفعة المجتمع وخيره .

وكون النقد وسيلة تخطيط منظم فان قيمه تعرف لنا دقيقا وهذا الشيء ناتج من التناسب العارم بين كمية النقد التي يصدرها بنك الدولة الى التداول وبين مجموع اسعار البضائع المعروضة للبيع عبر شبكة صارمة للغاية من التخطيط لميزان ايرادات ومصروفات المجتمع النقدية .

ان النقد هنا يؤدي وظيفة مقياس القيمة المقصود بها عبار العمل الضروري اجتماعيا والمجسد في السلع .

كما يقوم بدور مقياس الاسعار ، ويؤدي كذلك وظيفته كوسيلة للتداول وكوسيلة للدفع في آن معا ، بالاضافة الى كونه وسيلة للتكديس الاشتراكي وادخار الكادحين .

واذا اردنا ايجاز الصورة العامة لهذه المسالة يمكننا القول بان كميات النقد المطروحة للتداول تخططها اجهزة الدولة الاشتراكية بصرامة متناهية بحيث تكون متناسبة طرديا مع حجوم اسعار البضائع والخدمات ومتناسبة عكسيا مع سرعة تداول النقد ، بحيث لا يتسبب هذا التناسب باية ازمات او كوارث اقتصادية .

وهكذا نلاحظ ان الفارق الجوهري الذي يميز النظام الاشتراكي عن النظام الراسمالي هو التخطيط الذي يدرس بعناية فائقة متطلبات الناس ، من حيث تأمين السيرة الاعتيادية الصحيحة لتداول النقد ، ومن حيث تجديد الانتاج الاشتراكي باستمرار ، ومن حيث مراقبة سائر نشاطات المؤسسات الاقتصادية ، ومن حيث التفكير الدائم بتوسيع العمل وتطوير الانتاج وتوفير الاحتياطيات الضرورية ، وتوفير حياة الناس . ذلك لان الدولة الاشتراكية تؤدي هنا وظيفتها كاداة لادارة الاقتصاد الوطني وتنظيمه وفقا لسياستها المعلنة علميا .

اما في الانظمة الرأسمالية ، فان تطور الاقتصاد الوطني فيها تطورا عفويا هو امر مستحيل علميا . وذلك بسبب سيطرة الملكية الخاصة التي تشتت جميع الفروع في المؤسسات الاقتصادية وتعزلها عن بعضها البعض بين الراسماليين المنفردين او جماعات الراسماليين المتحدين فيما بينهم .

وهكذا تنتج فوضى الانتاج ، كما تنتج عفوية السوق ، وعفوية مطلبها ، مما يؤدي حتما الى الاخلال بالتناسب الضرورية في توزيع العمل ووسائل الانتاج بين مختلف فروع الاقتصاد . ان الفوضى وعدم التناسق في تجديد الانتاج الراسمالي امامه امكانات البناء والانتاج وتوليد حياة الشعب . فالممكن هو الصحيح اذ ان حصة اسهام الزراعة والصناعة لا تجاوز الثلث بل هي اقل من ذلك . ويترتب على ذلك ان يكون لبنان بلدا مستوردا ومستهلكا في المقام الاول ، وليس بلدا منتجا . اي ان يبقى مستودعا لسلع الاجنبية ومنتجاتها او سوقا مفتوحا امام عمليات غزوها الاقتصادي ونهبها للدخل القام .

« بلغ حجم مستوردات لبنان بالنسبة الى الدخل الوطني ما يقرب من ٤٥٪ وما يقرب من ٦٥٪ بالنسبة الى مجمل حاجاته الاستهلاكية .

ماذا ينضح من ذلك ؟

ينضح ان يبقى لبنان بلدا معرضا بحكم تكوينه هذا وبنيته للسوق الراسمالية الاجنبية الى ازمات وتقلبات دائمة . لان النظام اللبناني سوف يتحمل بالضرورة جزءا من ازمات الامبريالية العالمية كضربة مباشرة بدفعها ثمنا لارتباطه بها وتبعيته لها . وما الاضرار البالغة الخطورة التي لحقت بالاقتصاد اللبناني نتيجة لخفيض سعر الدولار الرسمي سوى واحد من الامثلة الكثيرة الاخيرة والتي من ازمات العملة في انكلترا ، وكوارث البورصة والافلاسات بالجملة في سوق الانظمة الامبريالية ؟!..

ان كل ما تقدم ليس له سوى تفسير واحد هو ان هذه الانظمة بحكم طبيعتها القائمة على الاستغلال ونتيجة القائمة على اساس الملكية الخاصة غير قادرة على التحكم توجيه الاقتصاد وتخطيطه بشكل يتلاءم مع حاجات الناس ومتطلباتهم اي ان التناسب العارم بين الانتاج والاستهلاك امر غير قائم ولا يمكن ان يقوم هنا . بل العكس هو الصحيح تماما اذ ان خرق هذا التناسب يبدو كقانون اقتصادي موضوعي في ظل الراسمالية .

وهكذا يكتشف ان الازمات الاقتصادية في المجتمعات الراسمالية هي امراض متنوبة ملازمة لها . وعلى هذا الاساس فان امحولة اللبنانية عندما تعهد الى توزيع نظرية « ان الازمة أزمة عالمية » تنسجم بذلك مع الراسمالية العالمية الخافضة ليا في تلفيق اسباب هذه الازمات وتمويهها بنعوت مزيفة .

ما هي حقيقة اسباب التضخم النقدي في لبنان

ان الاقتصاد اللبناني كما نعلم هو اقتصاد مشوه وذو تركيب احادي الجانب ، كما ان بنيته الاقتصادية مكشوفة تماما . الامر الذي ينتج عنه بالضرورة استيراد تعرضه للازمات الاقتصادية .

فالاقتصاد اللبناني هو اقتصاد خدمات بالدرجة الثاني . ذلك لان الدولة الاشتراكية تؤدي هنا وظيفتها كاداة لادارة الاقتصاد الوطني وتنظيمه وفقا لسياستها المعلنة علميا .

اما في الانظمة الرأسمالية ، فان تطور الاقتصاد الوطني فيها تطورا عفويا هو امر مستحيل علميا . وذلك بسبب سيطرة الملكية الخاصة التي تشتت جميع الفروع في المؤسسات الاقتصادية وتعزلها عن بعضها البعض بين الراسماليين المنفردين او جماعات الراسماليين المتحدين فيما بينهم .

وهكذا تنتج فوضى الانتاج ، كما تنتج عفوية السوق ، وعفوية مطلبها ، مما يؤدي حتما الى الاخلال بالتناسب الضرورية في توزيع العمل ووسائل الانتاج بين مختلف فروع الاقتصاد . ان الفوضى وعدم التناسق في تجديد الانتاج الراسمالي امامه امكانات البناء والانتاج وتوليد حياة الشعب . فالممكن هو الصحيح اذ ان حصة اسهام الزراعة والصناعة لا تجاوز الثلث بل هي اقل من ذلك . ويترتب على ذلك ان يكون لبنان بلدا مستوردا ومستهلكا في المقام الاول ، وليس بلدا منتجا . اي ان يبقى مستودعا لسلع الاجنبية ومنتجاتها او سوقا مفتوحا امام عمليات غزوها الاقتصادي ونهبها للدخل القام .

« بلغ حجم مستوردات لبنان بالنسبة الى الدخل الوطني ما يقرب من ٤٥٪ وما يقرب من ٦٥٪ بالنسبة الى مجمل حاجاته الاستهلاكية .

ماذا ينضح من ذلك ؟

ينضح ان يبقى لبنان بلدا معرضا بحكم تكوينه هذا وبنيته للسوق الراسمالية الاجنبية الى ازمات وتقلبات دائمة . لان النظام اللبناني سوف يتحمل بالضرورة جزءا من ازمات الامبريالية العالمية كضربة مباشرة بدفعها ثمنا لارتباطه بها وتبعيته لها . وما الاضرار البالغة الخطورة التي لحقت بالاقتصاد اللبناني نتيجة لخفيض سعر الدولار الرسمي سوى واحد من الامثلة الكثيرة

اسي يؤكد صحه هذه الحقيقة .

من هنا فان التضخم النقدي في لبنان ليس الا وليدا شرعيا لتركيب النظام وبنيته وليس مجرد سياج اخطاء شكلية او فنية كما يشاع عبر ابواق البورجوازيين .

ما هو التضخم النقدي في لبنان ؟

انه ازدياد حجم الكتلة النقدية ، اي انه ازدياد حجم النقد المتداول وودائع الطلب في البنوك التجارية .

واذا كان مفكرو البورجوازية يعترون هذه الظاهرة ظاهرة ضحية بدلل على مدى ازدهار النظام وصلابته ، فاننا نعتبرها على العكس تماما ظاهره مرضيه تدلل على مدى عجز النظام وضحالة قاعدته الانتاجية وهشاشه تركيبه .

ان حجم النقد المجدد في صناديق البنوك يصبح عبئا على الاقتصاد الوطني اذا لم يجد لنفسه مصرف انتاجيه . وقد مر معنا ان الاقتصاد اللبناني بطابعه الاعم هو اقتصاد خدمات، اقتصاد غير منتج بالسلع ، فكيف اذن يمكن من امتصاص هذه السيوله الزائدة وبحولها الى اداة انتاج وتنمية ؟

فلو كان في لبنان خطط اتجاه حقيقية (وهذا امر مستبعد في ظل النظام الراهن) لتحولت هذه الحجوم النقدية الى مشاريع التنمية الانتاجية، ولاصبحت قليلة بالقياس الى ما يتطلبه تجديد الانتاج وتسريعه باستمرار .

ولكن لما كان كبار الراسماليين لا يفكرون الا بارباحهم، وبارباحهم فقط فمن الطبيعي ان تصبح المعادلة على النحو الاتي :

حجوم نقدية = زيادة في القدرة الشرائية لدى طبقة محددة هي طبقة الراسماليين الكبار كما تساوي في الطرف الاخر مزيدا من الافقار لدى الكادحين وذوي الدخل المحدود اي اضعاف متزايد لقدرتهم الشرائية . بحكم الارتفاع المتصاعد الذي يطرا على اسعار السلع والمنتجات عامة .

وهكذا تصبح الدولة بحكم تركيبها هي المسؤولة الاساسية عن هذه الظاهرة ، ذلك لانها تفتقر الى اية سياسة انتاجية بالمعنى الصحيح ، بل انها تهدف الى تمكين وتشديد سيطرة قطاع الخدمات على بنية القطاعات الاخرى .

فلو نظرنا الى القروض الداخلية التي تعقدها البنوك لوجدنا ان معظمها يذهب الى قطاع الخدمات . ومن الواضح ان السليف التجاري هو نفسه طبيعيه لان المصارف في عملية تسليفاتها تطرح كميات جديدة من النقد طوال فترات السليف، ولو اخذنا بارقام البورجوازيين انفسهم لوجدنا ان ارتفاع حجم النقد المتداول بفوق نسبة الانتاج الوطني بـ ٩٠٢٪ وان الودائع البنكية ارتفعت بنسبة ٢٥٪ بين بدايه عام ١٩٧١ ونهايته . وان هذا الارتفاع الملحوظ قد ادى الى زيادة كبيرة في القروض المحاربة الداخلية بلغت نسبتها ٢٤،٥٪ خلال المدة نفسها .

كيف يفهم المنظرون البرجوازيون ظاهرة التضخم وما هي حلولهم لها ؟

ان المنظرين البورجوازيين في لبنان يعتبرون ظاهرة التضخم النقدي ظاهرة عرضية تمس شكل النظام وليس بنيته الاساسي ، اي انها لا تشكل اي خطر جدي عليه . ذلك لانها في نظرهم تاج سوء التقدير الفني البحت الذي لا يوفر مسارب للعمل المتحد تسمح له بالحركة الجارية .

في المذكرة التي رفعها مجلس التصميم والانماء حول « ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة في لبنان : الاسباب وطرق المعالجة » اعتراف واضح بهما يلي :

١ ـ ان القوة الشرائية للبرة اللبنانية قد انخفضت بمعدل النصف خلال العشرين سنة الاخيرة .

٢ ـ ان ارتفاع نسبة الودائع ـ كما مر معنا انفا ـ قد بلغ نسبة ٢٥٪ ما بين بداية عام ١٩٧١ ونهايته .

٣ ـ ان الزيادة في القروض التجارية الداخلية قد بلغ في المدة المبينة سابقا ، ٢٤٪ .

واذا كانت هذه الارقام تفصح عن قلق المنظرين البورجوازيين وخوفهم من انعكاساتها البالغة الخطورة فيما لو استمرت بالتزايد والارتفاع الا انها في نظرهم تبقى مجرد افكار شكلية اذا ما ليس تنفيذ عدد من الاجراءات التي يراها هؤلاء ضرورية للحرد من ظاهرة التضخم النقدي فما هي هذه الاجراءات التي يقترحونها وما هي قيمتها العلمية ؟..

الحلول المقترحة من البورجوازية اللبنانية

ان الحلول التي يقترحونها للحد من موجة الغلاء لمعالجة الضغوط التضخمية في البلد بدرجتها على النحو الاتي :

١ ـ اعفاءات على الاجور والرواتب من ضريبة الدخل بنسب معينة حددت بشكل تفصيلي .

٢ ـ زيادة الضرائب للمساعدة على الحد من ضغوط التضخم ، وتوفير الموارد اللازمة لتامين المواد الاساسية بالاسعار المخفضة او المعتدلة ، والحد من الفروقات في الدخل خصوصا الارباح الناتجة عن ارتفاع الاسعار وذلك على النحو الاتي :

أ ـ ضريبة اضافية مقدارها ١٠٪ من الضريبة المترتبة باستثناء الضريبة على الرواتب والاجور .

ب ـ احداث ضريبة على الارباح المحققة عند بيع العقارات المبنية وغير المبنية وذلك حسب اعلانون الموجود حاليا لدى وزارة المال (هذه اشارة صريحة الى عدم الاخذ بهذا القانون وتطبيقه لانه يطال الراسماليين بنوع خاص) .

ج ـ اخضاع الارباح الناتجة عن الخلوات الى ضريبة تصاعدية بدلا من الضريبة النسبة الحالية تحدد معدلاتها بعد القيام بالدراسة اللازمة (وهذا اثار غضب التجار انكبار ودفعهم الى التلويح بردود فعل عنيفة اذا ما اخذت الدولة بتنفيذ هذا البند) .

د ـ تعديل بعض الرسوم التي يمكن تحديدها ، وتحديد نسبة الزيادة فيها .

هـ ـ زيادة تصاعدية للضريبة بنسبة معتدلة على الارواتب والاجور .

ومن الحلول التي يقترحونها كذلك :

١ ـ رفع نسبة احتياط المصارف في لبنان

٢ ـ اصدار سندات حكومية

٣ ـ عقد قروض خارجية

٤ ـ ايداع المصارف ودائع خاصة في مصرف لبنان .

ماذا تكشف لنا هذه الحلول والمقترحات وما هي قيمتها العلمية ؟.

من الواضح جليا ان الفهم البورجوازي لظاهرة التضخم وبالتالي لظاهرة الغلاء او الاحتكار لا يقوم على اساس اعتبارها ظواهر طبيعية ملازمة ومستمرة في النظام الراسمالي ، بل يعتبر ذلك ناتجا مجرد اخطاء فنية او نتيجة لجشع شخصي ليس الا !!..

لذلك نراهم يعمدون الى مثل هذه الخارج التي وان دلت على نوع من حك الذهن البرجوازي لموقف ذكاءه الاكاديمي في خدمة النظام واهله ، الا انها ليست ذات جدوى جذرية على صعيد الحد من موجة الغلاء او مكافحتها وعلى صعيد التخلص من مأزق التضخم المالي الذي يرزح تحت ثقله نظام الاربعة بالمئة .

ان مراهنة هؤلاء المنظرين تقوم على اساس تدخل الدولة بجدية لتنظيم المسالة الاقتصادية بشكل مدروس ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هنا هو هل ان طبيعة الدولة اللبنانية هي طبيعة حيادية ليس لها اساس طبقي ؟ ثم هل بوسع الدولة ان تلغي او تمنع هذه الكوارث الاقتصادية التي يعيشها لبنان لمجرد تدخلها عبر الحلول والمخارج الاربعة الذكر ؟..

ان تدخل الدولة لا يحل الازمة حلا جذريا وان كان تدخلها في بعض الحالات يؤدي الى تخفيف حدتها ، وذلك لان الطابع العام للملكة هو طابع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ان هذا التملك الشخصي لوسائل الانتاج لا يمكن ان ينتج عنه سوى الفوضى والتطور العفوي للاقتصاد. لماذا ؟ لانه عندما تكون المراكز الاقتصادية الحاسمة مركزة في ايدي مجموعة من الاحتكاريين الذين يخوضون فيما بينهم صراعا ضاريا لا يمكن ان نفود اي جعل مساله التطور المتناسق الثابت للاقتصاد الوطني مساله ممكنة .

واذا كنا نعلم سلفا ان الطبقة الحاكمة في لبنان هي طبقة كبار الراسماليين المتحالفين مع مقابيا الاقطاع السياسي النفليدي، تدرك ببساطه متناهية ، حقيقة الدولة هنا ومحتواها الجوهري اجتماعيا وبالتالي طبيعة ومحتوى الاجراءات التي يمكن ان تلجا اليها ، وان تحدد سلفا مدى هذه الاجراءات وابعادها الرجوة .

لذلك فان هذه الحلول او المقترحات التي يقترحها حراء البورجوازية من امثال : حليل سالم ، فصام عاشور ، سليم الحص ، محمد عطا الله ، سمير المقدسي ، وكراوفلان لا تخرج عن كونها مخارج شكلية من الازمة ، لانها تدور برمتها في فلك انعاش السولة النقدية الزائدة المجمدة عبر قروض تجارية داخلية كانت ام خارجية او ما شابه ذلك ، اي ان المخرج مرة اخرى في نظرهم توجيه انعاش المجمد الى قطاع الخدمات !!..

صحيح انهم يقترحون تخفيف بعض الضرائب عن كاهل صغار الموظفين والعمال ولكنهم يتعامون عن حقيقة حجم هذا التخفيف ، وعن هشاشته ازاء الارتفاع الذهل في جميع السلع ، والذي يرافق كل زيادة جديدة . انهم يدللون مرة اخرى على مدى اعتمادهم التفليل والتعمية سلاحين في مواجهة الحقائق الساطعة . فهم مثلا لا يشيرون الى ضرورة تنمية قطاع الصناعة، والى ضرورة الاعتناء وا تشجيع في قطاع الزراعة ، بل انهم ينصرفون بكامل اهتمامهم الى قطاع الخدمات غير المنتج للسلع ، والتطبيلي بطبيعته ، مما يضر المضمون الطبقي للدولة التي تنزع دائما نحو مضاعفة وتقوية سيطرة قطاع الخدمات على بقية القطاعات الاخرى ، ولا سيما قطاع الزراعة والصناعة . اذن فالفهم البورجوازي مخطيء من اساسه ، عندما ينظر الى الازمة بوصفها ازمة فنية باستخدام النقد ، وعندما يتصور الخروج منها بهذا الشكل او ذاك .

الاحتكار وارتباطه البنيوي بالنظام اللبناني

ان الاحتكار من اسباب الغلاء الاساسية والمباشرة ، واذا كان الرسميون قد اضطروا تحت وطأة الضغط الشعبي الى الاعتراف بظاهرة الاحتكار الا انهم كالعادة يتنصلون من مسؤوليتهم عنها ، وعن استمرارها، فكانها منفصلة عن الدولة ومن غير طبعها .

والحالات التي اضطر الرسميون للاعتراف بها هي التالية :

١ ـ احتكار استيراد الخشب .

٢ ـ احتكار استيراد الادوية وتوزيعها .

٣ ـ احتكار استيراد القمح والارز والسكر .

٤ ـ احتكار استيراد اللحوم الطازجة وتبريدها .

٥ ـ احتكار استيراد الاجبان وتسويقها .

٦ ـ احتكار نقل المنتجات الزراعية .

ولما كان النظام حريصا على لفلفه فضائحه ، وعيونه ناسمرار ، وعلى التغلل من مسؤوليته المباشرة عما يجري من تلاعب واستمرار لمعدلات التضخم ، عمد على لسان وزير الاقتصاد « الضليع بعلم الاقتصاد » الى دعوة المواطنين اللبنانيين للكشف عن كميات السلع والاغذية التي توجد في منازلهم . فكان الدولة ـ بذلك ـ توحي لسان النهاف على شراء السلع وتخزينها هما سبب الازمة ، ازمة الغلاء . هكذا وبكل صفاقه يريدون ان نصدق هذه الفلبة المفضوحة اننا لم نعد نطلي على احد . فالاحتكار قائم في لبنان ، وهو واحد من سماته ، وهو مسبب رئيسي للغلاء ، وازيد من الدهور في قدره الكادحين الشرائية .

ان الدولة عندما تعمد الى رفع معدلات الاجور فانها بذلك تساهم عن حقيقه هامة ، وهي مصير الاسعار ، والحكم بها !.. ذلك لان الراسمالية سوف تلجا ما ضرورة الى استرداد قسم كبير من القوة الشرائية عن طريق رفع الاسعار . لان استغلال الكادحين لرفع نسبة ارباح الراسماليين المستغلين هو المحرك الاساسي لعلاقات الانتاج الراسمالية .

وما الفجه التي يقوم بها التجار وبلوجون عيرها نسى اشكال الضغوط التي ينوون ممارستها سوى دلالة واضحة على تعهدهم مجددا الى رفع اسعار السلع والتحكم بها دوما وازع او رقيب ، فيما اذا اقرت الدولة زيادات جديدة على الاجور .

ان القضية هنا واضحة تماما : زيادة في الاجور يرافقها ارتفاع في الاسعار وهكذا يظل المسالة تراوح مكانها .

الحل الجذري لمشكلة الغلاء

ان الحل الجذري لمشكلة الغلاء لا يمكن ان يتحقق الا بازاحة الطبقة المسيطرة المستغلة ، ونسف نظامها العميل ، واقامة مجتمع وطني دبمقراطي على انقاضه ، وبدون ذلك يبقى سائر الحلول والمقترحات بمثابة ترقيعات واهية ، واجراءات تخفيفية ، تخديرية ليس الا ..

وذلك لان ظواهر الغلاء ، او التضخم ، او الاحتكار ، ليست ظواهر عرضية يمكن تخطيها باجراءات فنية ، او اكاديمية ، انها ظواهر ثابتة وجوهرية متنوية في الاقتصاد اللبناني بوصفه اقتصادا مرتبطا بالاحتكارات العالمية ، وخاضعا لها .

وهنا يهمنا ان نؤكد على اننا لا نقلل اطلاقا من شان المطالب الشعبية بصدد تخفيض الايجارات او زيادات الاجور وتجميد الاسعار ، وما شابه ذلك من مطالب ترفعها الحركة الشعبية ، الا اننا بنفس الاهمية والثر نؤكد على ان الحل الجذري الصحيح لا يمكن ان يتحقق عن طريق نظام الاربعة بالمئة عملاء الاحتكارات الاجنبية وكلائها وسماسرتها ومن هنا تشديدنا على ضرورة العمل الجدي بشتى الامكانات والقدرات على تعرية حقيقه النظام ، وفضح سائر اساليبه الدعاغوجية التضليلية التي تعمد الى تهريب حقيقه الازمة عن جوهرها العلمي المادي ، لكي تدرك جماهيرنا حقيقة هذا النظام البشعة وتاكد من ان هذا النظام هو السبب الكامن وراء كل ما تعانيه من مصاعب اقتصادية ومظالم اجتماعية، ولكي تنتفض انتفاضة تحررها من نير استغلاله وتقيم نظامها الدبمقراطي ـ الاشتراكي على انقاضه !